



The use of analytical procedures in assessing the financial performance of the banking activity

*استخدام الاجراءات التحليلية في تقييم الاداء المالي للنشاط المصرفي

(دراسة تطبيقية لعينه من المصارف التجارية العراقية)

*** فراس عبد الامير عبد الكاظم

**أ.فراس خضير عباس

Abstract This study aims to identify the extent of the importance of using the analytical procedures and their role in assessing the bank financial performance activity according to the International Standard NO. 520. To achieve the aims of this study, one style of the most suitable analytical procedures of the study sample is used. Some financial rates of the sample of Iraqi Trade Banks, which are listed at Iraqi market for the financial paper, were extracted and compared at the period (2013-2017). The study sample contained (10) resources. And to test a study hypothesis, the financial rate style was used. Some results of the study mentioned (that there is no local auditing standard with analytical procedures issued from auditing and counting standards council or professional organizations in Iraq for international auditing standard No. 520 which is regarded to analytical procedures). The study was concluded to group of recommendations, the most important is (arranging a copy of international auditing standard No. 520 which belongs to analytical procedures so the pedant (checker) could recourse with it when performing tasks of auditing with ease and facilitation, taking care of teaching international standards subject at universities especially international standard No

*بحث مستقل

** كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية

***طالب ماجستير

. 520 “analytical procedures” at all of the phases of academic and professional accountancy ,it is available for all of the checkers the enough acquainted with the analytical procedures)

المستخلص: تهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى اهمية استخدام الاجراءات التحليلية ودورها في تقييم الاداء المالي للنشاط المصرفي وفقا للمعيار الدولي ٥٢٠ ولتحقيق اهداف هذه الدراسة تم استخدام احد اساليب الاجراءات التحليلية الاكثر ملاءمة لعينة الدراسة حيث تم استخراج ومقارنة بعض النسب المالية لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠١٣-٢٠١٧) في حين شملت عينة الدراسة (١٠) مصارف ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اسلوب النسب المالية , وقد اشارت بعض نتائج الدراسة الى (عدم وجود معيار تدقيق محلي بالإجراءات التحليلية صادر من مجلس المعايير المحاسبية والتدقيقية او المنظمات المهنية في العراق للاسترشاد به عند اداء مهام عملية التدقيق, ضعف ادراك المؤسسات المالية في العراق لمعيار التدقيق الدولي ٥٢٠ والخاص بالإجراءات التحليلية) وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات اهمها(اعداد نسخة من معيار التدقيق الدولي رقم ٥٢٠ الخاص في الاجراءات التحليلية لكي يتسنى للمدقق الاستعانة به عند اداء مهام عملية التدقيق بسهولة ويسر, الاهتمام بتدريس مادة المعايير الدولية في الجامعات ولاسيما المعيار الدولي ٥٢٠"الاجراءات التحليلية" في كافة مراحل تخصص المحاسبة الأكاديمية والمهنية يتوفر لكافة المدققين الامام الكافي الاجراءات التحليلية).

المقدمة :

والمصارف التجارية "واحدة من هذه المنظمات" التي لا يمكن ان تكون بمعزل عن التأثير بهذه التحولات حيث شهدت الصناعة المصرفية تطورات تكنولوجية في مجالات الاتصال والعولمة ،وزيادة عدد فروعها والمتعاملين معها من ما ادى الى زياده حجم المعاملات في المصارف الأمر الذي يؤدي الى زياده المنافسة بين هذه المصارف فيما "يتعلق بجوده الخدمات المصرفية" المقدمة وكذلك التنوع في الخدمات , لذا اصبح الاهتمام بالقطاع المصرفي ضرورة لمعظم الدول المتطورة منها و السائرة نحوه النمو. وتعد الاجراءات التحليلية من اهم" الاساليب التي " يلجا اليها مراقب الحسابات عند مراجعة القوائم المالية لكونها تساعد على اكتشاف مواطن القوه والضعف في المؤسسة وتعتمد الاجراءات التحليلية على مقارنة النسب والقيم "المالية وغير المالية" الحالية مع النتائج والقيم "المالية وغير المالية" للفترات السابقة، ومن ثم التنبؤ بعلاقات النتائج واسبابها حسب خبره المراقب وحكمه الشخصي. و نظرا للأهمية البالغة لعملية تقييم الاداء بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية او المالية لاسيما في الفترة الحالية التي يشهد العالم انهيار وافلاس "العديد من المؤسسات" الأمريكية والأوروبية وكذلك الانفتاح على العالم وتوسع

المعاملات البنكية لذلك يعتبر تقييم الاداء المالي للمصارف عملية ضرورية ملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات تؤثر بشكل مباشر على اداء وكفاءه و مردوديه هذه المصارف ومدى تأهلها للمنافسة الإقليمية والدولية، وتقييم الاداء بواسطة الاجراءات التحليلية يوفر صوره واضحة عن حقيقة المركز المالي للمصارف ويبين قدرتها على سداد التزاماتها المالية المترتبة بذمتها وكذلك يحدد ربحيتها و سيولتها المالية. وتأسيسا على ما تقدم ولمناقشة اشكالية الدراسة واثبات فرضياتها فقد تم تقسيم الدراسة على اربعة فصول، حيث تناول الفصل الاول الاطار العام للدراسة ويتضمن مبحثين، الاول يتناول منهجية الدراسة اما "المبحث الثاني" فقد اختص بمراجعة "بعض الدراسات السابقة" و مجالات الاستفادة منها.

اما الفصل الثاني فقد تناول الجانب "النظري للدراسة والذي" يتضمن (ثلاثة مباحث)، حيث تناول المبحث الاول الاجراءات التحليلية ، واختص المبحث الثاني بتقييم الاداء المالي، اما المبحث الثالث فقد تناول كيفية تقييم الاداء المالي بواسطة الاجراءات التحليلية.

وقد خصص الفصل الثالث الجانب العملي للدراسة حيث تناول المبحث الاول نبذة عن المصارف عينة الدراسة ، وتناول "المبحث الثاني" التحليل التطبيقي بعض النسب المالية للمصارف عينة الدراسة.

اما "الفصل الرابع" فقد خصص للاستنتاجات التي توصلت لها "الدراسة" والتوصيات التي قدمها الباحث حيث تناول المبحث الاول الاستنتاجات المبحث الثاني التوصيات.

المبحث الاول: المنهجية وبعض الدراسات السابقة

اولاً : منهجية الدراسة :

١- مشكلة الدراسة :

نتيجة ما يشهده عالم الاعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عديدة سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات تنعكس بشكل او باخر على هذه المؤسسات وتجعلها في صراع دائم يواكب المنافسة الشديدة في عالم الاعمال ليس لتحقيق اهدافها بالتقدم والازدهار فقط بل من اجل ضمان بقائها واستمرارها.

لذلك اصبح من اولويات نجاح المؤسسات الكبيرة ذات النشاطات الواسعة توفير المعلومات اللازمة لمراقبي الحسابات من خلال الاهتمام بأدائها المالي الذي يعد الركيزة الاساسية لنجاحها وتحقيق اهدافها وبذلك زاد الاهتمام بالأداء المالي من خلال الاساليب المستخدمة في تقييمه للخروج بنتائج افضل تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الاهداف

● وفي ظل ما سبق يمكن صياغة المشكلة الأساسية للدراسة على النحو الآتي :-

(ما مدى أهمية تقييم الاداء المالي بواسطة الاجراءات التحليلية للنشاط المصرفي وفقا لمعيار المراجعة

الدولي (٥٢٠)/ ومن الممكن وضع تساؤلات فرعية تتجسد بالآتي :

- ما معنى الاجراءات التحليلية؟

- ما الاداء المالي؟ وما تقييم الاداء؟

- ما تقييم الاداء المالي؟

- كيف يمكن تقييم الاداء المالي من خلال الاجراءات التحليلية.

٢- فرضية الدراسة :

من اجل الاجابة على الاشكالية والتساؤلات الفرعية نعتمد الفرضيات الآتية:-

- الفرضية الاولى:- تستخدم الاجراءات التحليلية بصورة رئيسة في تقييم الاداء المالي للمؤسسات المالية.
- الفرضية الثانية:- عدم استخدام الاجراءات التحليلية بصورة رئيسة في تقييم الاداء المالي للمؤسسات المالية.
- ٣- اسباب اختيار الموضوع:

● الرغبة في توسيع المعرفة بالموضوع

● أهمية تقييم الاداء المالي في المؤسسات ودوره في تحقيق الاهداف المنشودة.

● زيادة افق المعارف حول الاجراءات التحليلية من خلال المراجع المختلفة.

٤ - اهداف الدراسة:

● الرغبة في معرفة وابرار عملية تقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وأهميته

● محاولة الاطلاع على ماهية الاجراءات التحليلية

● فهم اهم العوامل المؤثرة على مدى اعتماد مراقب الحسابات على الاجراءات التحليلية والوثوق بنتائجها .

● محاولة معرفة كيف تسهم الاجراءات التحليلية في تقييم الاداء المالي للنشاط المصرفي

٥- أهمية الدراسة :

تتبع اهمية هذه الدراسة من بيان أهمية اجراء من اجراءات المراجعة و هو الاجراءات التحليلية في تقييم

الاداء المالي للنشاط المصرفي وبيان اهمية النتائج المترتبة على استخدام الاجراءات التحليلية لكونها اوضحت من

ابرز الاجراءات التحليلية الحديثة المستخدمة في فحص البيانات والقوائم المالية ، والخروج بنتائج دقيقة حول

الوضع المالي للمؤسسة. وفي حدود الباحث ومن خلال الطلاء على الدراسات العلمية والميدانية في المراجعة ،

تبين وجود عدد قليل من الدراسات التي تطرقت لموضوع استخدام الاجراءات التحليلية في تقييم الاداء لذلك فان

هذه الدراسة تعتبر اضافته علميه حول الاجراءات التحليلية في العراق ولاسيما في تقييم الاداء لكونها تساعد على

تحديد اماكن القصور في انظمه الرقابة الداخلية للمؤسسة ووضع برنامج المراجعة بشكل مناسب الذي يضمن رفع قدرة المؤسسة على الاستمرار من ما يزيد من تعزيز ثقة مستخدمي المعلومات في المؤسسة.

٦- حدود الدراسة:

أ-الحدود الزمانية للدراسة: شملت الدراسة المدة (٢٠١٣/١/١ - ٢٠١٧/١٢/٣١)

ب- الحدود المكانية: تتمثل بعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٧- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جزء من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومن (٢٠١٣/١/١ - لغاية ٢٠١٧/١٢/٣١) والبالغ عددها (٤١) مصرفاً , وتمثلت عينة الدراسة ب(٥) مصارف تجارية من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثانياً: بعض الدراسات السابقة:

١- دراسة(البرزنجي:٢٠٠٩)

عنوان الدراسة/الاجراءات التحليلية ودورها في اكتشاف الاخطاء الجوهرية بحث تطبيقي في شركة نفط الشمال/شركة عامة

هدف الدراسة/ تحديد الاجراءات التحليلية المناسبة التي يستخدمها مراقب الحسابات في الكشف عن الاخطاء الجوهرية في فقرات القوائم المالية للوحدة الاقتصادية محل التدقيق .فهم اهم العوامل المؤثرة على مدى اعتماد مراقب الحسابات على الاجراءات التحليلية والوثوق بنتائجها .وضع انموذج لبرنامج تدقيقي بالاجراءات التحليلية التي تساعد مراقب الحسابات عند قيامه بعملية التدقيق .وتوصلت الدراسة الى

اهميه استخدام الاجراءات التحليلية من قبل مراقب الحسابات في عمليه التدقيق وكذلك لا يوجد توقيت محدد لتطبيق الاجراءات التحليلية لكونها مطلوبة في كافة مراحل التدقيق التخطيط والتنفيذ و اعداد التقرير

وقد اوصت الدراسة بوجود قيام مراقبي الحسابات بتصميم البرامج و تنفيذ الاجراءات التحليلية المناسبة لكل فقره من فقرات القوائم المالية لمساعدتهم في اكتشاف و تحديد الاخطاء و التحريفات في تلك القوائم كما يجب على المنظمات المهنية و المعاهد تحديث المعايير و القواعد و الأدلة الرقمية وتطويرها وتنقيحها باستمرار بما يتلاءم مع التغيرات الخاصة بعمليات التدقيق

٢- دراسة نيفين عبد الله أبو سمهدانة (٢٠٠٦)

عنوان الدراسة/ (مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط واداء عملية المراجعة)

هدف الدراسة/إلقاء الضوء على المراجعة التحليلية والتعرف عليها عن قرب وتقديم الاقتراحات اللازمة لتشجيع مراجعي الحسابات القانونيين على استخدام المراقبة التحليلية عند فحص القوائم المالية وبيان أهمية توافر الكفاءة المهنية والخبرة العملية والتدريب على معايير المحاسبة والمراجعة الدولية عند المراقبين القانونيين وبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية المراقبة و توضيح كيفية استخدام أساليب المراقبة التحليلية في تخطيط وتنفيذ عملية المراقبة. وقد توصلت الدراسة الى انه يتم تطبيق ربحية المبيعات والعائد على الاستثمار والعائد على الملكية ورأس المال والتي تعد من أدوات المراقبة التحليلية. وان التحليل المالي عن طريق النسب المالية يستخدم مؤشرا لمعرفة مقدرة الشركة على تسديد ديونها قصيرة الأجل. وقد اوصت الدراسة بانه يجب الاهتمام من قبل الجمعيات المهنية بالمراجعين من ناحية التدريب والتأهيل المستمر لهم ودفعهم إلى استخدام الأساليب الحديثة في عملية المراجعة ومنها المراجعة التحليلية. كما يجب على المراجع مراعاة مصادر المعلومات المتوفرة، مثلاً تكون المصادر المستقلة عن المنشأة أكثر اعتماداً من المصادر الداخلية.

٣- دراسة(سقا،٢٠١٣)

عنوان الدراسة/ مدى مساهمة الاجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة اكيظرة.

هدف الدراسة/ تحديد اهم الاجراءات الواجب اتباعها من قبل المراجعين في مراجعة المخزون ورفع كفاءة المراجعين في فهم كيفية الاستفادة من المراجعة التحليلية. وقد توصلت الدراسة الى ان المراجعين السوريين لا يدركون بوضوح اهمية استخدام الاجراءات التحليلية في تنفيذ عملية المراجعة التي يقومون بها بالإضافة الى ضعف ادراكهم للمتطلبات الاساسية لمعيار المراجعة الدولي (٥٢٠) الخاص بالاجراءات التحليلية.

اهم التوصيات

يجب الاعتماد على الاجراءات التحليلية في عملية المراجعة لما وفرته هذه الاجراءات من مؤشرات ساعدت المراجع على تقليل الوقت والجهد اللازمين لإتمام عمله باقل كلفة ممكنة واجراء الدورات التدريبية للمراجعين السوريين حول كيفية الاستفادة من هذه الاجراءات في عملية المراجعة.

المبحث الثاني: الاجراءات التحليلية

اولا :- تعريف الإجراءات التحليلية

عرف معيار المراجعة المصري رقم (٥٢٠) الفقرة (٣) منه الاجراءات التحليلية بأنها :-

تقييم المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات المتوقعة بين البيانات المالية او غير المالية بالإضافة الى الاستفسار عن وجود تقلبات معينه وعلاقات لا تلائم المعلومات المالية المتصلة بها , او تنحرف انحرافا كبيرا عن المبالغ المتوقعة (الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية , 2008:5)

وعرفت نشرة معايير المراجعة رقم ٣٢٩ المراجعة التحليلية بأنها " الطرق المستخدمة لدراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية لتقويم حسابات القوائم المالية". (Robertson & Louwers, 2002: 97)

ويرى احد الكتاب بأن الاجراءات التحليلية : احد وسائل المراجعة التي يلجأ اليها المراجع لغرض التعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنة بفترات سابقة او وحدات اقتصادية مماثلة تعمل في نفس المجال للاعتماد عليها في تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناءً على العلاقات التاريخية التي تربط القوائم المالية مع بعضها (ابو سمهدانة, 2006: 26) .

كما عرفت بأنها :- عملية فحص المعلومات المالية الموجودة في سجلات الوحدة الاقتصادية ومقارنتها مع المعلومات الاخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات والبيانات مع ما هو معروف عن المنشأة ونشاطها (الذنبيات , 2010 , ص 211) .

ونلاحظ مما تقدم التطور السريع لمفهوم الاجراءات التحليلية, ونستقرئ من التعاريف السابقة وفق سياقها التاريخي ان الاجراءات التحليلية " اختبار تدقيق جوهري للمعلومات المالية يتم من خلال دراسة ومقارنة العلاقات المتوقعة بين البيانات المالية وغير المالية , وذلك باستخدام طرق وادوات متعددة تمتد من استخدام الاجراءات والمقارنات البسيطة والتي تتمثل بالاستفسار والمناقشات والبحث واجراء التحليلات البسيطة, إلى استخدام اجراءات معقدة متطورة تعتمد الاساليب الاحصائية والرياضية المتقدمة ,من اجل الحصول على درجة عالية من الثقة عن طريق توفير ادلة اثبات كافية ومناسبة لتحقيق اهداف الاجراءات التحليلية.

ثانيا :- أغراض وتوقيت الإجراءات التحليلية:-

(أ) اغراض الاجراءات التحليلية:-

هنالك مجموعة من الأغراض التي يرغب مراقب الحسابات بتحقيقها عند تطبيق الاجراءات التحليلية ويمكن تلخيص هذه الاغراض بالاتي :-

١- تقييم مجال عمل الزبون (الوحدة الاقتصادية) او النشاط الذي تمارسه .

٢- تقدير مدى قدرة الوحدة الاقتصادية محل المراجعة على الاستمرار .

٣- بيان ما اذا كانت هنالك اخطاء محتملة او تحريفات في القوائم المالية. (Allven Arens & et (209- 206 : 2006).al.

٤- تخفيض الاختبارات التفصيلية للتدقيق : (الفين وجيمس, 2005 : 254-256)

(ب)توقيت الاجراءات التحليلية

يشير معيار المراجعة الدولي (٥٢٠) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) لسنة 2008 الى الزام المدقق باستخدام اجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط ومرحلة المراجعة النهائية ,ويترك حرية استخدامها في مرحلة التدقيق التفصيلي بوصفها إجراءات جوهرية للمراجع

يمكن اداء الاجراءات التحليلية في اي مرحلة من مراحل عملية المراجعة الثلاث :

اولا : مرحلة التخطيط :

بعض الاجراءات التحليلية يجب ادائها في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة لمساعدة مراقب الحسابات على تحديد طبيعة و مدى توقيت العمل الذي سيتم تنفيذه ,ان اداء الاجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط يساعد مراقب الحسابات في معرفة الامور المهمة التي تتطلب منه بذل عناية خاصة عند اداء عملية المراجعة , ومثال ذلك عند قيام مراقب الحسابات بحساب معدل دوران المخزون قبل القيام باختبار الاسعار فان ذلك قد يشير الى الحاجة الى بذل عناية خاصة عند تنفيذ هذه الاختبارات . (, ALLven A Arens & et.al (209- 206 : 2006).

ثانيا: مرحلة اختبارات المراجعة :

ويتم اداء الاجراءات التحليلية خلال مرحلة اختبارات المراجعة مثال ذلك يستطيع مراقب الحسابات القيام بمقارنة الجزء المدفوع مقدماً من كل بوليصة تأمين مع قيمة نفس البوليصة للسنة السابقة بوصفها جزءاً من اختبار التأمين المدفوع مقدماً .

ثالثاً : مرحلة الانتهاء من المراجعة :

ان اداء الاجراءات التحليلية في مرحلة الانتهاء من عملية المراجعة يكون مفيداً في النقطة التي يتم عندها اجراء الفحص النهائي للأخطاء والتحريفات الكبيرة او المشاكل المالية

اذ انها تساعد مراقب الحسابات للتوصل لنظرة موضوعية اخيرة على القوائم المالية التي تم تدقيقها . والشكل رقم (١) يوضح اغراض الاجراءات التحليلية في كل مرحلة من مراحل المراجعة الثلاث فالغرض من تنفيذ الاجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط هو لتحقيق الاغراض الاربعة (تفهم مجال عمل الزبون والنشاط الذي يمارسه , تقدير قدرة الوحدة الاقتصادية محل المراجعة على الاستمرار, الاشارة الى

وجود تحريفات او اخطاء محتملة في القوائم المالية ,تخفيض الاختبارات التفصيلية), بينما يتم استخدام الاجراءات التحليلية في المرحلتين الاخيرتين لتحديد دليل المراجعة الملائم والتوصل الى رأي فني محايد عن مدى عدالة العرض بالقوائم المالية . (الفين وجيمس , ٢٠٠٢ : 257) . ويوضح الشكل رقم (١) اغراض المراجعة التحليلية في كل مرحلة من مراحل التدقيق

شكل رقم (١) توقيت واغراض الاجراءات التحليلية



ثالثاً:- خصائص الاجراءات التحليلية:-

للإجراءات التحليلية خصائص هامة في كل مرحلة من مراحلها المختلفة والجدول ادناه يوضح اهم هذه الخصائص:-

شكل رقم (٢) خصائص الاجراءات التحليلية

المرحلة	الالزام	الغرض	الملاحظات
التخطيط	ملزمة	للمساعدة في تخطيط طبيعة، ومدى إجراءات المراجعة الأخ	الاستخدام العام للبيانات المشتركة في مستوى لعملية اتخاذ القرار.
الاختبارات الجو	غير ملزمة	لتبني مواد محددة للتأكدات بأرصدة حسابات المعاملات	الفاعلية تعتمد على:- ١- طبيعة المصادقة والتأكيد ٢- معقولية العلاقات ٣- موثوقية البيانات ٤- دقة التوقعات
المراجعة الشاملة	ملزمة	للمساعدة في تقويم الاستنتاجات التوصل لها وتقويم العرض للقوائم المالية	قراءة القوائم المالية للتمعن في :- ١- دقة الدليل المحصل للأرصدة غير العادية المتوقعة المحددة خلال مرحلة التخطيط وسبب المراجعة. ٢- الأرصدة والعلاقات غير العادية وغير المحددة سابقاً.

المصدر: (Hayes, et. al., 1999: 153)

رابعا :- أهداف الإجراءات التحليلية

- ١- المساعدة على فهم عمليات المشروع.
- ٢- تحديد المجالات التي تكمن فيها المخاطر .
- ٣- تحديد الجوانب التي تستلزم تدقيق إضافي .
- ٤- تقييم مدى اختبار العمليات والأرصدة .
- ٥- تثبيت ومساندة نتائج المراجعة .
- ٦- المراجعة الاجمالية الشاملة لكافة المعلومات المالية (ابو سمهدانة , 2006 : 28).

خامسا : مراحل تطبيق الاجراءات التحليلية

تطبق الاجراءات التحليلية في كافة مراحل عملية المراجعة ، وقد اوضحت معايير المراجعة الدولية المراحل التي يمكن أن يستخدم المراجعة التحليلية ودرجة إلزامية كل مرحلة وأهدافها بالإضافة الى مراعاة أن يتم في كل مرحلة منها أجراء مقارنة بين توقعات المراجع والنتائج التي يحصل عليها وهذه المراحل هي :

المرحلة الاولى : مرحلة التخطيط لعملية المراجعة : (الذنيبات ، 2010 ، ص²¹⁶)

يسمى المراجع عند استخدامه الاجراءات التحليلية في تخطيط عملية المراجعة الى زيادة فهم المراجع لمنشأة العميل وطبيعة عمله ، والتعرف على مخاطر المراحل من خلال دراسة الأرصد والعلاقات غير العادية. (حماد ، 2004 : 345)

وتعد الاجراءات التحليلية في هذه المرحلة إلزامية، وتشمل أهداف المراجعة التحليلية في هذه المرحلة :

- تساعد المراجع على فهم نشاط العميل وتقييم مخاطر احتمال وجود تحريفات مادية في البيانات المالية .
- معرفة مدى تطابق الارقام الاولى مع توقعات المراجع بناءً على دراسته لنشاط العميل والبيئة المحيطة والصناعة
- الوقوف على نقاط الضعف المحتملة المتعلقة بالعمليات أو النواحي المالية بشكل عام ومعالجتها .
- توجيه الموارد الى الأمور الأكثر أهمية في المراجعة .

المرحلة الثانية : مرحلة الاختبارات التفصيلية (الجوهرية) (ابو شرح , 2012 , ص²⁵)

يمكن للمراجع استخدام الاختبارات التفصيلية أو الاجراءات التحليلية أو كليهما معا لتقليل مخاطر الاكتشاف المتعلقة بالبيانات المالية ، ويعتمد المراجع في اختياره لأي من النوعين من هذه الاختبارات أو المزيج منهما الى حكمة المهني حول فعالية وكفاءة النتائج الموجودة لكل منهما ومدى مناسبته لوضع المنشأة محل المراجعة ، بهدف التقليل من المخاطر المحتملة ، بالإضافة الى قيام المراجع بالاستفسار من الادارة حول توفر المعلومات التي يحتاجها في الاجراءات التحليلية ومدى موثوقيتها ، وقد يتمكن المراجع من استخدام المعلومات المقدمة من قبل المنشأة بكفاءة بشرط ان تتوفر قناعة المراجع حول تهيئة المعلومات المقدمة من قبل المنشأة بشكل مناسب .

المرحلة الثالثة : المرحلة النهائية في المراجعة:

ان الهدف من تطبيق الاجراءات التحليلية عند الاقتراب من نهاية عملية المراجعة هو تكوين قرار المراجع العام في كون البيانات المالية كلها مطابقه لمعرفة المراجع بطبيعة العمل ، وهل أن الاستنتاجات التي توصل اليها المراجع عند تطبيقه الاجراءات التحليلية يراد بها تعزيز الاستنتاجات المتكونة خلال مرحلة الفحص والاختبارات من عملية المراجعة ، وبالتالي التوصل الى نتيجة عامه حول معقولية البيانات المالية ، ومن ناحية اخرى فأنها تعد بمثابة مؤشر عن العمليات المالية التي هي بحاجة الى اجراءات إضافية (جربوع ، 2002، ص²²⁹).

وقد اعدت معايير المراجعة الدولية هذه الخطوة إلزامية للمراجع عند قيامه بتقييم أدلة الإثبات المختلفة والخروج برأيه الفني النهائي وتهدف هذه الخطوة بشكل اساس الى مساعدة المراجع في تقدير مدى سلامة وعدالة وصدق القوائم المالية بشكل عام ، وكذلك إمكانية الحكم قدرة المنشأة على الاستمرار (الذبيبات ، 2010 ، ص 216)

سادسا: انواع الاجراءات التحليلية:

هنالك خمسة انواع رئيسه من الاجراءات التحليلية والتي وردت ضمن معيار المراجعة الدولي ٥٢٠ وهي:(ارينزولوبك,٢٠٠٢: ٢٥٧-٢٦١)

١. مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه

٢. مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات الفترة السابقة (تحليل افقي)

٣. مقارنة بيانات العميل مع بيانات النتائج المتوقعة من العميل

٤. مقارنة بيانات العميل مع بيانات النتائج المتوقعة من المراجع

٥. مقارنة بيانات العميل مع التوقعات باستخدام بيانات غير ماليه.

المبحث الثالث: تقييم الاداء

مفهوم تقييم الأداء :- تقييم الاداء المالي هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات التي تم اختيارها بما يقابلها من المؤشرات المستهدفة اوبتلك المؤشرات التي تعكس نتائج الاداء خلال فترات سابقه او بنتائج الاداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع الاخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية و الهيكلية او بالمؤشرات التي يتم استنباط معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة مدى تقارب احجام هذه الوحدات (فهد,٢٠٠٩: ٢٧).

كما عرف تقييم الاداء بانه مجموعة من الاجراءات التي يتم من خلالها مقارنة النتائج المتحققة للنشاط بأهدافه المقررة بغرض بيان مدى الانسجام بين تلك النتائج و الاهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الاداء كما يقارن عناصر مدخلات النشاط مع مخرجاته للتأكد من أن اداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة , ويسهم هذا التعريف في توضيح جانبيين هما :-

الاول :- يرتبط بقياس مدى قدره المؤسسة على تحقيق الاهداف المخطط لها ويعرف بتقييم فعالية الأداء.

الثاني :- يرتبط بمعرفه مدى ملاءمة وكفاءة الاساليب التي تم اتباعها لتحقيق تلك الاهداف ويعرف بتقييم كفاءة الاداء.

وقد عرف تقييم الاداء بانه: - شكل من اشكال الرقابة الذي يركز على تحليل النتائج التي تم التوصل اليها عن طريق كافه الجهود المبذولة وعلى كافه المستويات الإدارية بهدف الوقوف على مدى قدرة الوحدة من تحقيق اهداف باستخدام الموارد المالية المتاحة بأفضل صورة وترشيد الإدارة في اعداد الخطط المستقبلية لها (دليل الرقيب المالي , ٢٠١٢: ٤٤) .

و من خلال التعاريف الواردة اعلاه نستنتج بانها تتفق على مجموعة من النقاط اهمها :-

- ان تقييم الاداء عملية رقابية تقوم بها الإدارة العليا او جهة رقابية خارجيه بشكل منظم للتأكد من صحة الاجراءات التي تم تنفيذها لتحقيق الاهداف المنشودة .
- ان عملية تقييم الاداء تتم من خلال مقارنة نتائج الاداء الفعلي بما هو مخطط له مسبقا .
- يتم من خلاله تحديد مواطن القوه والضعف في اداء الوحدة واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على الاخفاقات في عمل الوحدة وصولا الى الاداء المطلوب .
- يساعد تقييم الاداء بيان قدره الوحدة على تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بأفضل صورة و مساعدة الإدارة في اعداد الخطط المستقبلية.
- اهميه تقييم الاداء المالي للبنوك :-

يتنبأ تقويم الاداء اهمية بالغة و اهتماما متزايدا لا غلب المنظمات الاقتصادية سواء الهادفة للربح منها او غير الهادفة للربح في عديد من المستويات و الجوانب المختلفة التي يمكن توضيحها بالاتي :-

١- يوضح تقويم الاداء المالي للبنوك قدره البنك على تحقيق الاهداف المخطط لها من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدفة واكتشاف الانحرافات و تقويم المعالجات اللازمة لها في تعزيز قدره البنك على البقاء والاستمرار (زاهر صبحي , ٢٠١١: ٢١) .

٢- يساعد تقويم الاداء على اظهار المركز الاستراتيجي للوحدة الاقتصادية وضمن اطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها و من ثم تحديد اوليات و مجالات التعبير اللازمة لتحسين مركزها الاستراتيجي .

٣- يبين تقويم الاداء المالي مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في تخصيص و استخدام الموارد المالية المتاحة لها .

٤- يعمل تقويم الاداء على رفع مستوى المنافسة من مختلف الاقسام الوحدة مما يؤدي الى تحسين مستوى الإدارة فيها (القزاز , ١٩-٢٠: ٢٠١١) .

٥- تمكن عملية تقويم الاداء من تحديد الملاكات النشيطة هل التي تستحق الترقية و الملاكات غير المنتجة التي تمثل عبئا على الوحدة و يجب الاستفادة عنها مما يساعد في اعداد نظام فعال للحوافز والترقيات و ابراز الكفاءات .

٦- تؤدي عملية تقويم الاداء الى الافصاح عن درجه التناغم والانسجام بين الاهداف والاستراتيجيات المعتمدة لتحقيقها وعلاقتها بالبيئة التنافسية للوحدة الاقتصادية .

٧- يقدم تقييم الاداء صورة شاملة لكافة المستويات الإدارية عن اداء المصرف وتعزيز دورها في الاقتصاد و الاليات اللازمة لهذا التعزيز(بشناق, ٢٠١١, ٢١) .

٨- يسهم تقييم الاداء المستوى المالي على وجه الخصوص في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل القرارات المتعلقة بالاستثمار و التمويل وما يصاحبها من مخاطر محتمله (كراجة , ٢٠٠٦:٢٦) .

٩- ان الأهمية البالغة لعملية تقييم الاداء نابعة من ارتباطها الوثيقة بعملية التخطيط حيث ان التخطيط لا يعني وضع الخطط فقط بل يجب ترجمه هذه المخطط لعمليات ونشاطات يتم تنفيذها وصولا لتحقيق الاهداف المخططة (فليح , حسين , ١٩٨٠:١٩) .

١٠- ان السبب الرئيس للاهتمام بهذه العملية (تقييم الاداء) يعود وجود الكثير من الاهداف غير الواضحة في المنظمات التي يختلف مفهومها من فرد الى فرد حسب وجهه نظر كل منهم وكذلك التحويل الذي طرئ على بعض المفاهيم الإدارية وذلك بدوره يزيد من التركيز على النتائج ونوعيتها و العمل على تحسينها(المرجوشي, ٢٠٠٨:٢٣) .

اهداف تقييم الاداء :-

ان الهدف الاساس من هذه العملية هو التأكد من ان الاداء الفعلي قد تم وفقا لما هو مخطط مسبقا الا انه هنالك مجموعة من الاهداف الاخرى لعملية تقييم الاداء يمكن ابراز اهمها بما يأتي:-

١- يقدم تقييم الاداء قاعده بيانات ومعلومات حول اداء الوحدة الاقتصادية تساعد على وضع السياسات واعداد الدراسات والبحوث العلمية التي تعمل على تحسين الاداء ورفع كفاءته (فهد, ٢٠٠٩:٣١) .

٢- العمل على تصحيح الموازنات التخطيطية ومسار مؤشرات بالشكل الذي يوازن بين طموح الوحدة وحدود امكانياتها حيث توفر عملية تقييم الاداء قاعدة معلوماتية وافية تساعد على رسم السياسات والخطط العملية بعيدا عن المزاجية و التقديرات الشخصية (الكرخي , ٢٠٠١:٤٠) .

٣- تحديد مسؤوليه كل مركز او قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الضعف اول خلل في النشاط المكلف به عن طريق قياس انتاجيه كافه اقسام العملية الإنتاجية او الخدمية وتحديد ما قام بإنجاز سلبا و ايجابا لخلق درجة من المنافسة بين الاقسام باتجاه رفع مستوى اداء الوحدة (الكرخي , ٢٠٠١:٤٠) .

٤- تحفيز الأجهزة الرقابية على اداء مهام عملها بالاعتماد على المعلومات التي يقدمها تقييم الاداء لتتمكن من التأكد من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية و تحقيق اهدافها المرسومة بالشكل المطلوب .

٥- بيان مدى قوة او ضعف الإدارة العليا في قراراتها التصحيحية للانحرافات الناشئة ودرجة جودة الإدارة وكفاءتها وملاحظاتها الميدانية ومشاهدتها الشخصية والتي لها دور هام في اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة للانحرافات ومتابعه تنفيذها (الحلفي , ٢٠٠٨:١٢) .

٦- الدفع بأنشطة المنظمة في اتجاه تحقيق الاهداف ومعالجه الانحرافات وهذا لا يمكن تحقيقه الا عن طريق المتابعة المستمرة لسير العمل وهذا يعني ان تقويم الاداء لا يتم مرة واحدة بعد الانتهاء من العمل وانما هي عملية مستمرة (عباس , ٢٠١٢:٢٥٠) .

٧- ان عملية متابعة التنفيذ بالقياس الى البرنامج المقدر تعد اهم الوسائل التي تساعد على الكشف المبكر عن الانحرافات واسبابها مما يؤثر على علاجها في الوقت المناسب (رمضان , ٢٠٠٤:١٠) .
مراحل تقييم الاداء المالي للمصارف :-

هنالك عدة مراحل يتم تقييم الاداء من خلالها حيث يتم في كل مرحلة من هذه المراحل لإنجاز جزء من عملية التقييم حيث بتكامل هذه المراحل وصولا الى المرحلة الأخيرة ليتم انجاز عملية التقييم واهم هذه المراحل :-

المرحلة الاولى:(مرحلة التخطيط لعملية التقييم) :-

يتم خلال هذه المرحلة وضع الخطط التفصيلية من قبل القائمين بعملية التقييم و الخاصة بتوفير الموارد والادوات و الوقت اللازم للشروع بعملية التقويم في كافة أنشطة المشروع او جزء منها حيث ان تحقيق تلك الخطط يسهم في نجاح عملية التقييم (فليح , ١٩٨٠:٣٢) .

المرحلة الثانية (مرحلة التنفيذ) :-

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالنشاط او المشروع الخاضع لعملية التقييم (النجار , ٢٠١٠:٤٠٣) ثم يتم تحليل هذه البيانات بالاعتماد على المؤشرات او النسب المالية (فهد , ٢٠٠٩:٣٤) وقد تشمل عملية التقييم كافة انشطه الوحدة او جزء منها (الكرخي , ٢٠٠١:٥١) .

المرحلة الثالثة (مرحلة الاعداد التقرير) :-

في هذه المرحلة يكون لدى القائمين بعملية التقييم صورة واضحة حول نشاط الوحدة من خلال الدراسة المستفيضة للبيانات ومراجعتها وتحليلها حيث يتم اعداد التقرير الاداء الذي يوضح قدره المنظمة المشروع على تحقيق الاهداف المرسومة بكفاءة وفعالية (القريشي , ٢٠٠٩:٢٠٠) .

المرحلة الرابعة (مرحلة متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات)

يتم في هذه المرحلة متابعه الاجراءات التصحيحية الخاصة بالانحرافات وتزويد الادارات المسؤولة عن عملية المتابعة بالمعلومات التي تمخضت عن عمليات تصحيح الانحرافات بهدف الاستفادة منها في رسم السياسات والخطط المستقبلية للوحدة (الدوري , عمر , ٢٠١٣:٤٣) .

انواع تقييم الاداء

تناولت الادبيات المحاسبية والتدقيقية فضلا عن الباحثين انه يتم تقسيم انواع تقويم الاداء وفق الاساسين فمنهم من يعتمد المؤشرات والنسب المستخدمة اساسا لهذا التقييم في حين يرى اخرون انه تقييم تقويم الاداء يتم وفقا المحددات كل نوع من هذه الانواع وفيما يأتي سيتم استعراض اهم انواع تقييم الاداء وفقا لهذه الاساسين:-

انواع تقويم الاداء على اساس انواع المعايير والمؤشرات المستخدمة:-

١- تقويم الاداء المخطط:-

يعني ان تقويم اداء الوحدة الاقتصادية يتم وفقا لمدى تحقيق الوحدة لأهدافها المخططة من خلال مقارنة المؤشرات الواردة في الخطط والسياسات الموضع مع المؤشرات الفعلية وفقا لفترات زمنية دورية كأن تكون شهرية او فعلية او سنوية وربما لفترات متوسطة المدى (٣-٥) سنوات حيث تبين هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الاداء الحقيقي لنشاط الوحدة و كذلك توضح الانحرافات والاضافات في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات واعطاء الحلول والمعالجات اللازمة لها. (الكرخي , ٢٠٠١:٦٠).

٢- تقويم الاداء الفعلي:-

يتم تقييم الاداء هنا من خلال تقييم كفاءة اداء الموارد المادية و البشرية عن طريق مقارنة الارقام الفعلية مع بعضها للتعرف على الانحرافات التي تحدث عند توظيف تلك الموارد ويتم ذلك في تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المعنية و دراسة مدى التطور عبر فترات محده خلال السنة (فهد ، ٢٠٠٩:٢٧) وكذلك مقارنتها مع ما تم تحقيقه من قبل الوحدات الاقتصادية المماثلة من نتائج خلال السنة الحالية و السنوات السابقة (القريشي ، ٢٠٠٩:٢١٢).

٣- تقويم الاداء المعياري او القياسي :-

في هذا التقييم تتم مقارنة نتائج الاداء الفعلي مع النتائج المعيارية وذلك من خلال نوعين من المقارنات الاول يتم من خلال مقارنة النتائج المتحققة في مختلف الفعاليات (الإنتاج ،المبيعات ، الارباح والقيمة المضافة) مع النتائج المعيارية التي تم وضعها مسبقا لاستخدامها كمؤشراً للحكم على هذه النتائج (صالح ، ٢٠١٤:٢٠) اما النوع الثاني فيكون بمقارنة المؤشرات و المعدلات الفعلية مع المؤشرات و المعدلات المعيارية كمؤشري السيولة و عائد الاستثمار (الدوري ، ٢٠١٣:٣٢).

٤- تقويم الاداء العام او الشامل:-

و يقصد به ان يتم شمول كافة جوانب النشاط في الوحدة تقويم الاداء و استعمال كافة المؤشرات المخططة و الفعلية و المعيارية في عملية التقويم والتميز بين اهميه نشاط و اخر من خلال اعطاء اوزان لأنشطه الوحدة وكل وزن يشير الى ارجحية معينة تراها الإدارة العليا على باقي الفعاليات والنشاطات في الوحدة او قد تعطي ربحية المشروع او عائد الاستثمار هذه الأرجحية. وبكل هذا يتم التوصل الى درجة التقويم الشامل لاداء الوحدة الاقتصادية (الكرخي ، مصدر سابق ، ٦١).

طرق تقييم الاداء:

بالإمكان اجراء تقييم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام احدى الطرق الأتية :-

١- نظام الموازنات التقديرية :-

يعد هذا النظام وسيلة فعالة في تقييم الاداء و لاسيما للموازنات التي تتصف بالمرونة حيث يتم اعداد خطة مصححة على اساس تقديري للنفقات و الموارد للأعمال التي تم تحديدها في هذه الخطة و لكافة الأنشطة حيث تتم مقارنة المخطط بالفعل كشف الانحرافات و من خلال ذلك يتم تقييم الخطة وانعكاساتها المالية (الحسيني ، الدوري ، ٢٣٣: ٢٠٠٠)

٢- نظام الإدارة بالأهداف :-

تتم عملية تقييم الاداء وفقا لهذا النظام من خلال عدة مراحل اهمها :-

● تحديد هدف كل نشاط او مجموعة أنشطة ثم اختيار المؤشرات المناسبة لعملية القياس والتقييم .

● متابعة مدى تحقيق الاهداف .

● التقييم الاهداف المتحققة واعادة توجيهها استنادا الى نسب التنفيذ المتحققة و المستجدات حسب ظروف العمل)

(شوقي صادق ، ٢٠١٨: ٣١)

٣- نظام محاسبه التكاليف المعيارية :-

يتم تقييم الاداء باستخدام هذا النظام من خلال تحليل الفرق بين التكاليف المعيارية و التكاليف الحقيقية لمعرفة

مواطن الخلل او الضعف حيث يتم ذلك من خلال تنظيم حساب التشغيل لكل نشاط او قسم ويشمل جانبين الاول

يشمل كافة التكاليف الفعلية والثاني يشمل النتائج القيمة تكاليف معيارية حيث تساعدك المقارنة بعد الوقوف على

اهم نقاط الخلل على اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة (الحسيني ، الدوري ، ٢٣٣: ٢٠٠٠)

تحليل النسب المالية

■ تحليل النسب المالية:

تستخدم النسب المالية العامة ضمن الاجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط والفحص النهائي في مراجعة القوائم المالية حيث توفر صورة واضحة لمعظم الاوضاع والأحداث المالية الجارية وفحص القوائم المالية من وجهة نظر المستخدم ويساعد هذا التحليل على التعرف الجوانب التي من المحتمل وجود مشكلات بها و تكون بحاجة الى تحليل و تركيز اضافي في استخدام الاجراءات التحليلية بها كما يساعد على تحديد الجوانب التي يمكن للمدقق ان يقدم تصورا للمساعدة على التعامل معها (الفين وجيمس, ٢٠٠٠: ٢٦٤)

ويمكن القول بأنه تحليل النسب المالية هو الاجراء الاكثر شيوعا في عالم الاعمال لكونه يقدم عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم الاداء للمؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في ادارته الموجودات والخصوم، حيث تعد النسب المالية من اقدم واهم ادوات التحليل المالي وتنصب هذه النسب على دراسة قيمه العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية من اجل اضافته دلالات ذات اهمية على البيانات المالية الموجودة في هذه القوائم(الباز, ٢٠١٥, ٤٤)

وتعرف النسب المالية بانها: علاقه ذات معنى بين قيمتين متجانستين تمثل احدهما البسط والاخرى تمثل المقام (نعيم, ٢٠١٣: ٦٩)

وتصنف النسب المالية حسب مصادر المعلومات الى (كراجيه واخرون, ٢٠٠٦: ١٩٣)

- نسب الميزانية (نسبه التداول، السيولة، النقدية، حقوق المساهمين الى اجمالي الموجودات)
 - نسب قائمه الدخل (نسبه صافي الدخل الى صافي المبيعات، ارباح النشاط الجاري الى صافي المبيعات، نسبه المردودات والخصم والمسموحات الى المبيعات الإجمالية)
 - النسب المختلفة لدراسة العلاقات التي تربط بين قائمه الدخل وقائمة المركز المالي (نسبه صافي الدخل الى راس المال المستثمر, معدل دوران المخزون)
- كما يمكن تصنيف هذه النسب وفقا للمظاهر الاقتصادية الى:

(نسب السيولة, نسب النشاط, نسب الربحية, نسب المديونية, نسب السوق)

وفيما يأتي نستعرض بعض النسب المالية واليه استخدامها ومحاكاتها من قبل المدقق عند القيام بعملية التدقيق:

(١) نسب السيولة: Liquidity Ratios

تستخدم هذه النسب لقياس الملاءة المالية للمؤسسة في المدى القصير (short. Term financial Solvency) اي قدره المؤسسة علي تسديد التزاماتها المالية الثابتة وبالتالي فإنها توضح مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات يمكن تحويلها الى نقد بسهولة خلال فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق المطلوبات المتداولة. وان عدم توفر السيولة كافية لدى المؤسسة قد يعرضها الى زيادة الخطر التمويلي (financial risk). (الميداني, ١٩٩٩: ١٢٦).

و تستخدم مجموعة من النسب لقياس سيولة المؤسسة اهمها:

❖ نسبة التداول:

تدل هذه النسبة على قدره المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها المتداولة. وبصوره عامة تعد الزيادة في هذه النسبة مؤشرا على قدره المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل (الخلايلة, ٦٣: ٢٠١٤)

و يتم حساب نسبة التداول وقت العلاقة التالية (الحسناوي, ٢٠١٤: ٢٤٧)

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

والنسبة على مستوى الصناعة ٢ مرة

و يجب الا تقل هذه النسبة عن ١:٢ مرة اي ان كل دينار من المطلوبات المتداولة يجب ان يقابله ٢ دينار من الموجودات المتداولة و كلما ارتفعت هذه النسبة فان ذلك مؤشر على قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها الجارية.

❖ نسبة الاحتياطي القانوني:

يتم تحديد هذه النسبة من خلال البنك المركزي ووفقا لقواعد الرقابة على المصارف التجارية عن طريق تحديد نسبة الاموال السائلة التي يجب على المصرف الاحتفاظ بها (ال شبيب, ١٠٧: ٢٠١٢), كما تمثل هذه النسبة الودائع التي تحتفظ بها المصارف لدى البنك المركزي إضافة الى احتياطي النقد و عادة ما يكون الاحتياطي القانوني اجباري ويكون على نوعين (الاحتياطي الالزامي و احتياطي التغطية) و تتفاوت هذه النسبة بحسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي, ويشير ارتفاع هذه النسبة الى زيادة قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بزمته خصوصا عند حدوث الازمات المالية (داود, جدوع, ٢٠١٧: ٤٩), و بعبارة اخرى تمثل هذه النسبة رصيد المصرف لدى البنك المركزي من النقدية الى اجمالي ودائع المصرف ويلزم البنك المركزي المصرف بالاحتفاظ برصيد نقدي سائل يوازي هذه النسبة و يتم احتساب هذه النسبة وفقا للصيغة الاتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{مجموع الودائع}}$$

(٢) نسب النشاط:

تهدف المؤشرات الخاصة بهذه المجموعة الى توضيح مدى كفاءة استثمار الموجودات لذلك تسمى احيانا بنسب الدوران (توفيق, بلا سنة: ١١٣) حيث يتم استخدام هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في ادارة اصولها لقياس مدى كفاءتها في استثمار الموارد المتاحة لها في اقتناء الموجودات ومدى قدرتها على تحقيق الاستخدام الامثل هذه الموجودات وتحقيق اكبر قدر ممكن من المبيعات وكذلك اكبر ربح ممكن (كراجة, ٢٠٠٦: ١٩٥)

و من النسب التي تلجا الإدارة او المحلل المالي الى احتسابها ضمن هذه المجموعة:

❖ معدل دوران اجمالي الموجودات:

يبين هذا المعدل كفاءة المؤسسة وقدرتها على استثمار الموجودات المتاحة لتحقيق الإيرادات و يقيس هذا المعدل قدره الشركة الاستخدام كافة الموارد المتاحة لها ويفترض هذا المعدل ايضا وجود نوع من التوازن ما بين مبيعات المؤسسة وحجم استثماراتها في الموجودات المتداولة والثابتة (الميداني, ١٩٩٩: ١٣٤) و يمكن القول بان ارتفاع هذا المعدل يشير الى نقص الاستثمار في الموجودات او الاستغلال الكبير لهذه الموجودات اما انخفاضه يعد دليل عدم استغلال الموجودات اي ان هنالك زيادة في الموجودات لا ضرورة لها (ابو سمهدانة, ٢٠٠٦: ٦٢)

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \text{..} \text{مرة}$$

والنسبة على مستوى الصناعة ٢ مرة

٣) نسب المديونية و راس المال:

تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الاقتراض في تمويل استثماراتها ،بالمقارنة مع التمويل المقدم من المالكين تعرف هذه النسب ايضا بنسب رافعه التمويل financial leverage ratios لكونها تحدد نسبة استخدام الديون في هيكل تمويل المؤسسة (الميداني, ١٩٩٩: ١٣٥) بمعنى اخر تقيس هذه النسب راس المال الذي أسهم به مالكي المشروع مقارنة بالقروض التي أسهم بها الدائنون في مجموع اصول المؤسسة (ابو سمهدانة, ٢٠٠٦: ٦٦) ومن اجل تقييم الاداء المرتبط اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة يتم اللجوء الى المؤشرات المالية والتي سوف نتطرق الى اهمها:

○ النسب التي توضح كيفية تمويل نشاط الشركة:

❖ نسبه التمويل الخارجي (نسبة الدين):

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين في تمويل استثمارات المؤسسة. وعند طرح ناتج النسبة من الواحد النسبة اقل كلما كانت الحماية المتوفرة للدائنين اكبر وكذلك المقدره على الحصول على قروض جديد افضل

(الزيون, ٢٠٠٩: ١٠٤)

و يتم احتساب نسبه الاقتراض وفق الصيغة الآتية: (حسين, ٢٠٠٦: ٢٧٥)

$$\text{نسبة الاقتراض} = \frac{\text{مج الديون}}{\text{مج المطلوبات}}$$

○ نسب التغطية:

توضح هذه النسب قدره الشركة على سداد اعبائها الثابتة من الدخل المتاح ومن امثلتها (نسبة تغطيه الفوائد و نسبة تغطية الاعباء الثابتة) وتوفر هذه النسب مؤشرات حول المخاطر المالية التي من الممكن ان تتعرض لها المؤسسة وتبعاً لذلك فهي تمثل اهمية خاصة لكل من الإدارة والمالكين والدائنين (اندر اوس, ٢٠٠٦: ١٠٤)

❖ نسبة او معدل تغطية الفوائد

تشير هذه النسبة الى المدى الذي يمكن ان يتم فيه تخفيض الدخل التشغيلي قبل ان تصبح الشركة غير قادرة على سداد مدفوعات الفوائد الخاصة بها، ففي حالة فشل الشركة في خدمة او دفع فوائد القروض فقد يعرضها ذلك للإفلاس، ويتم استخدام صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب في البسط عند احتساب هذه النسبة بدلا من صافي الربح باعتبار ان قدرة الشركة على سداد الفوائد الجارية لا تتأثر بالضرائب (اندر اوس, ٢٠٠٦: ١٠٤) وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت قدرة الشركة على دفع الفوائد المتفق عليها (الدوري وابو زناد, ٢٠٠٦: ٩٠)

و يتم احتساب هذه النسبة وفقا للصيغة الآتية:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مدفوعات الفوائد}}$$

$$\text{معدل خدمة الاعباء الثابتة} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب} + \text{الايجارات}}{\text{الفوائد الايجارات} + \text{اقساط خدمة الدين} / 1 - \text{معدل الضريبة}}$$

٤) نسب الربحية:

تعكس هذه النسب الاداء الكلي للمؤسسة في حين تقيس النسب السابقة جوانب معينة من ادائها، و تقيس نسب الربحية قدرة المؤسسة على توليد الارباح، والارباح هي مقياس فعالية اداره المؤسسة الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية والقرارات المتعلقة بهذه السياسات. لذا فان هذه النسب ذات أهميه لكل الاطراف التي تهتم بمعرفة القوه الإيرادية power earning للمؤسسة أو تقييم فاعلية أداره المؤسسة وكفاءتها (الميداني, ١٩٩٩: ١٣٩)

وتشمل نسب الربحية ما يأتي:

❖ نسبه صافي الربح الى المبيعات:

تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة بالنسبة للعمليات الخاصة بالتصنيع وكذلك كفاءتها في اداره بقيه عناصر المصروفات التي تتمثل في المصروفات الإدارية والتسويقية ومن ثم قدرتها على تحقيق ارباح صافية (الحسنوي, ٢٠١٤: ٢٥١).

و يتم احتسابها وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{المبيعات}}$$

❖ **نسبه صافي الربح الى اجمالي الموجودات (معدل العائد على الاستثمار):**

تقيس هذه النسبة ربحيه المشروع كله، لذلك تعد مقياسا لكفاءة الإدارة في تحقيق ارباح صافية نتيجة استخدام موجوداتها ويطلق على هذه النسبة ايضا معدل العائد على الاستثمار (اندر اوس, ٢٠٠٦: ١٠٩)

و يتم احتساب هذه النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{اجمالي الموجودات}}$$

والنسبة على مستوى الصناعة ٩%

٥) **نسب القيمة السوقية:**

تستخدم هذه النسب لربط سعر سهم المؤسسة بأرباحه وقيمه الدفترية ويستفيد من هذه النسب كل من الإدارة والمستثمرين. فهي تقدم للإدارة صورة جيدة عما يدور بخلد المستثمرين بشأن ادارة المؤسسة في الماضي والاداء المتوقع مستقبلا لاسهم المؤسسة. فعندما تكون مؤشرات السيولة والنشاط جيدة ينعكس ذلك بالإيجاب على نسب القيمة السوقية للسهم.

ونستعرض في ما يأتي اهم هذه النسب:

❖ **ربحيه السهم:**

يتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح المتاح لحملة الاسهم العادية على عدد الاسهم العادية(اندر اوس, ٢٠٠٦: ١١٠) و كما يأتي:

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب المتاح لحملة الاسهم}}{\text{عدد الاسهم العادية}}$$

❖ **نسبه القيمة السوقية للسهم الى قيمته الدفترية:**

تشير هذه النسبة الى ما يسمى بقيمه التصفية (Value liquidation) للسهم العادي بافتراض ان قيمه الموجودات يمكن تصفيتها عند قيمة مكافئة لقيمتها الدفترية، وغالبا ما تكون القيمة الدفترية للسهم اقل من القيمة السوقية لذلك يكون نصيب السهم من القيمة الدفترية اقل من نصيبه من القيمة السوقية (اندر اوس, ٢٠٠٦: ١١٢)

ويتم احتسابها كما يأتي:

$$\text{القيمة الدفترية} = \frac{\text{القيمة الدفترية للاسهم العادية}}{\text{عدد الاسهم العادية}}$$

اما نسبة القيمة السوقية للسهم الى قيمته الدفترية فيتم احتسابها كما يأتي:-

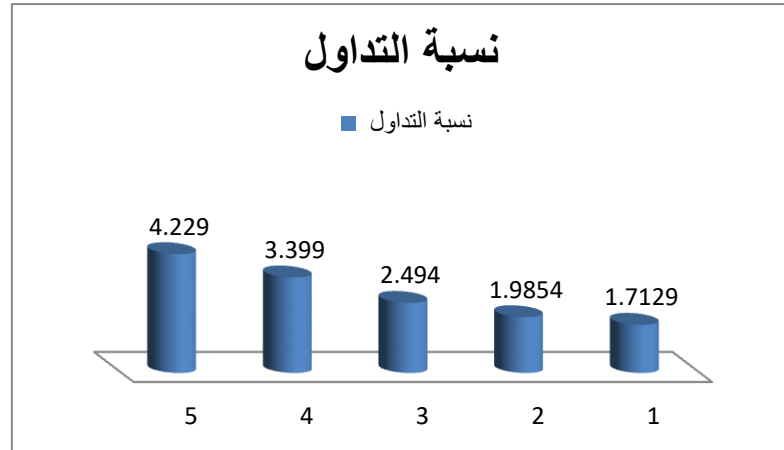
$$\frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} = \text{القيمة السوقية الى للسهم الى قيمته الدفترية}$$

مصرف بابل جدول رقم (٢) احتساب النسب المالية لمصرف بابل التجاري

ت	النسبة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١	نسبة التداول	1.7129	١.٩٨٥٤	٢.٤٩٤	٣.٣٩٩	٤.٢٢٩
٢	معدل العائد على الموجودات	٠.٠١	٠.٠١٥	٠.٠٠٩	٠.٠٢١	٠.٠١
٣	نسبة التمويل الخارجي	٠.٠٠١	٠.٠٢٣٦	٠.٠٣٢٣	٠.٠٢٧٥	٠.٠٣٢١
٤	نسبة تغطية الفوائد	٠.٣٦٥	٠.٧١٠	٠.٤١٥	١.٨٦٣	١.٤٩٣
٥	نسبة الربح لكل سهم	٠.٠٣٨	٠.٧٢٥	٠.٥٤٦	٠.٢٢٥	٠.١٣٣

أولاً: نسبة التداول (نسبة السيولة): تم استخراجها من خلال الصيغة الآتية:

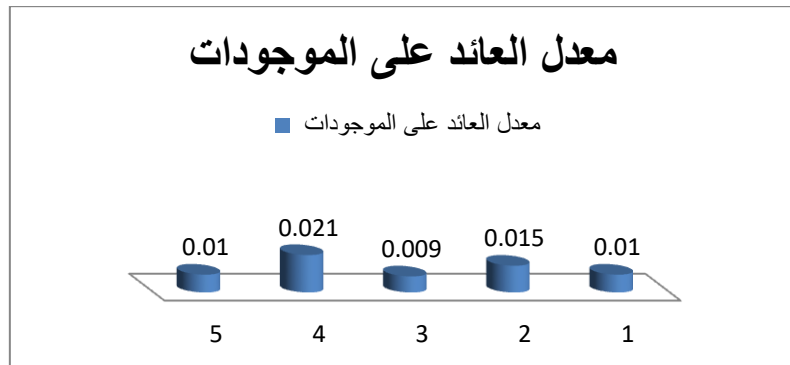
$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$



نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة التداول لمصرف بابل في ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة حيث كانت (١.٧١٢) في عام ٢٠١٣ ثم اصبحت (١.٩٨٥) خلال عام ٢٠١٤ و(٢.٤٩٤) في عام ٢٠١٥ واستمرت بالارتفاع لتصل الى (٣.٣٩٩) خلال عام ٢٠١٦ ثم حققت اعلى قيمة لها (٤.٢٢٩) خلال عام ٢٠١٧ . وبالمقارنة مع مؤشر الصناعة خلال سنوات الدراسة والبالغ (2.76406) نلاحظ ان مؤشر التداول خلال

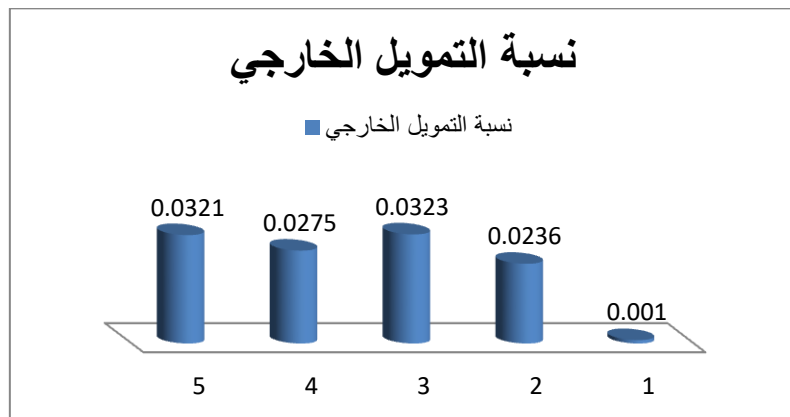
السنوات (٢٠١٣-٢٠١٥) كان ضعيفا اما خلال عامي (٢٠١٧,٢٠١٦) فهو مؤشر جيد لتوفر السيولة المالية لدى المصرف وبالتالي قدرته على سداد التزاماته المالية قصيرة الاجل.

ثانيا: معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضرائب / مجموع الموجودات



يبين الجدول رقم (٢) ان معدل العائد على الموجودات لمصرف بابل كان (٠.٠١٥) (٠.٠١٠) (٠.٠٠٩) (٠.٠٢١) (٠.٠١٠). حسب الاعوام ٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧ على التوالي وبالمقارنة مع مؤشر الصناعة البالغ (0.013) نلاحظ ان هذا المؤشر كان ضعيفا خلال الاعوام ٢٠١٣,٢٠١٥,٢٠١٧ في حين تبين انه مؤشرا جيدا خلال عامي ٢٠١٤,٢٠١٦ وهو دليل على ان استغلال موجودات المصرف واستثمارها بصورة صحيحة كان افضل خلال هذين العامين.

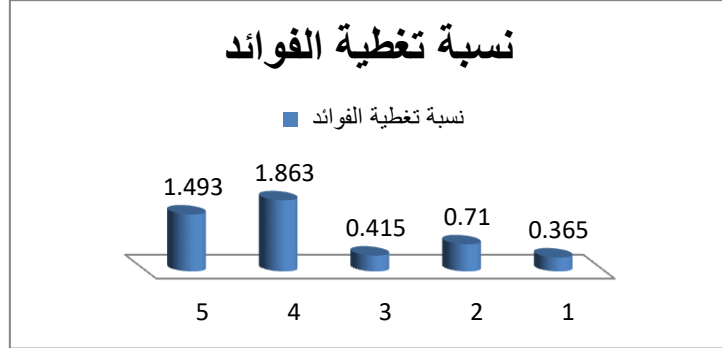
ثالثا: نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع المطلوبات



يلاحظ من الجدول رقم (٢) ومن خلال المقارنة مع معدل الصناعة البالغ (0.0233) ان افضل مؤشر للتمويل الخارجي هو خلال عام (٢٠١٣) حيث بلغت هذه النسبة (٠.٠٠١) ثم يليها عام ٢٠١٤ حيث بلغت (٠.٠٢٣) ثم ارتفعت الى (٠.٠٣٢) في عام ٢٠١٥ لتتخفف الى (٠.٠٢٧) في عام ٢٠١٦ ثم عادت الى (٠.٠٢٣) في عام ٢٠١٧ ويعود السبب في اعتبار سنة ٢٠١٣ هي افضل نسبة لان الانخفاض في هذه النسبة يوفر درجة من

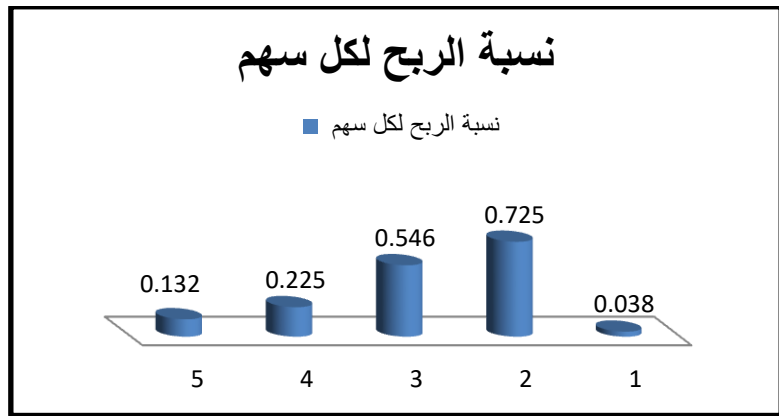
الامان للدائنين وكذلك يزيد فرص الحصول على قروض جديدة, فكلما انخفضت هذه النسبة كان مؤشرا جيدا للمصرف.

رابعاً: نسبة تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / مدفوعات الفوائد



يوضح الجدول رقم (٢) وبالمقارنة مع مؤشر الصناعة البالغ (0.9692) ان نسبة تغطية الفوائد خلال سنة ٢٠١٣ كانت ضعيفة حيث بلغت (٠.٣٦٥) ثم ارتفعت بعد ذلك الى (٠.٧١٠) خلال سنة ٢٠١٤ وهي ايضا مؤشر ضعيف وانخفضت الى (٠.٤١٥) في سنة ٢٠١٥ ثم ارتفعت بشكل ملحوظ الى (١.٨٦٣) خلال سنة ٢٠١٦ وبلغت (١.٤٩٢) خلال سنة ٢٠١٧ حيث تعد مؤشرا جيدا لاداء المصرف خلال عامي ٢٠١٦-٢٠١٧ لكونها اعلى من مؤشر الصناعة وهذا دليل على زيادة قدرة المؤسسة خلال هذين العامين على دفع الفوائد المتفق عليها.

خامساً: نسبة الربح لكل سهم = الأرباح بعد الضرائب/ عدد الأسهم



يشير الجدول رقم (٢) بالمقارنة مع مؤشر الصناعة البالغ (0.3334) الى انخفاض هذه النسبة خلال عام ٢٠١٣ حيث كانت (٠.٠٣٨) ثم ارتفعت بعد ذلك لتحقيق اعلى قيمة لها وهي (٠.٧٢٥) خلال عام ٢٠١٤ ثم انخفضت بعد ذلك الى (٠.٥٤٦) خلال عام ٢٠١٥ واصبحت (٠.٢٢٥) في ٢٠١٦ واستمرت بالانخفاض لتصبح (٠.١٣٢) في عام ٢٠١٧ وبصورة عامة يعد هذا المؤشر ضعيفاً بالنسبة الى مصرف بابل ماعدا عامي

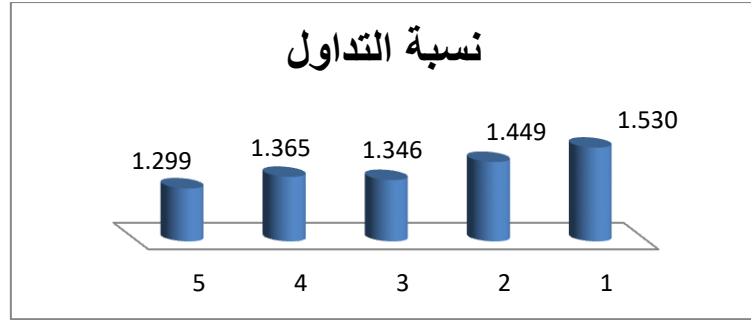
(٢٠١٥,٢٠١٤) حيث كان جيدا وان انخفاضه عموما يؤثر بشكل سلبي على توقعات المستثمرين بشأن اداء المؤسسة المستقبلية.

مصرف المنصور

جدول رقم (٥) احتساب النسب المالية لمصرف المنصور التجاري

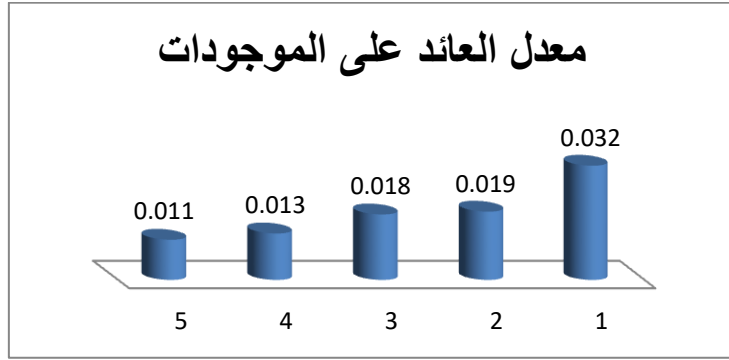
ت	النسبة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١	نسبة التداول	١.٥٣٠	١.٤٤٩	١.٣٤٦	١.٣٦٥	١.٢٩٩
٢	معدل العائد على الموجودات	٠.٠٣٢	٠.٠١٩	٠.٠١٨	٠.٠١٣	٠.٠١١
٣	نسبة التمويل الخارجي	٠.٠٢٨	٠.٠٣٢	٠.٠٢٥	٠.٠٢١	٠.٠٢٥
٤	نسبة تغطية الفوائد	٨.٣٠٤	٣.٧١٨	٣.٥٤٢	١.٣٥٢	١٥.٧١٨٠
٥	نسبة الربح لكل سهم	١٧.٨٧٤	١.٤٢٨	٢.٣٣٤	١.١١١	٢.٩٦٨

أولاً: نسبة التداول (نسبة السيولة):



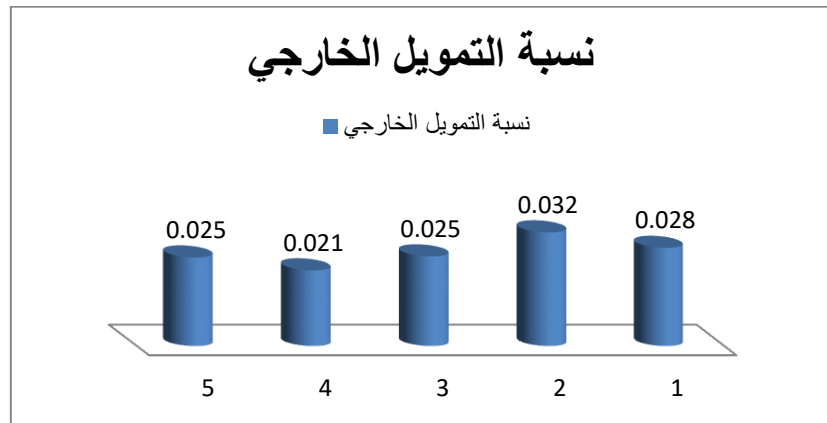
يبين الجدول رقم (٥) ومن خلال المقارنة مع معدل الصناعة والبالغ (1.3978) ان مؤشر التداول لمصرف المنصور كان جيدا خلال عامي ٢٠١٣, ٢٠١٤, حيث بلغ (١.٥٣٠ - ١.٤٤٩) اما في عامي ٢٠١٥, ٢٠١٦ فقد كان مؤشر التداول متوسطا حيث بلغ (١.٣٤٦ - ١.٣٦٥) على التوالي في حين انه قد انخفض الى (١.٢٩٩) خلال عام ٢٠١٧. وبصورة عامة فان مؤشر التداول لمصرف المنصور يعد جيدا وهو دليل على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل.

ثانيا: معدل العائد على الموجودات:



يوضح الجدول رقم (٥) بالمقارنة مع معدل الصناعة البالغ (0.0186) ان معدل العائد على الموجودات بالنسبة لمصرف المنصور في انخفاض مستمر خلال سنوات الدراسة حيث كانت اعلى قيمة له خلال عام ٢٠١٣ حيث بلغ (٠.٠٣٢) ثم انخفض بعد ذلك الى (٠.٠١٩) في عام ٢٠١٤ ثم الى (٠.٠١٨) في عام ٢٠١٥ الا انه بالرغم من انخفاضه خلال هذه السنوات الا انه يعد مؤشرا جيدا مقارنة بمعدل الصناعة , ثم انخفض الى (٠.٠١٣) في عام ٢٠١٦ ثم استمر بالانخفاض ليصل الى ادنى قيمة (٠.٠١١) خلال عام ٢٠١٧ وهو مؤشر سلبي على الاداء المالي للمصرف خلال عامي (٢٠١٦ - ٢٠١٧) وبصورة عامة فان استثمار المصرف لموجوداته وفقا لهذا المؤشر يعد جيدا وهو مؤشر جيد على مستوى الاداء المالي.

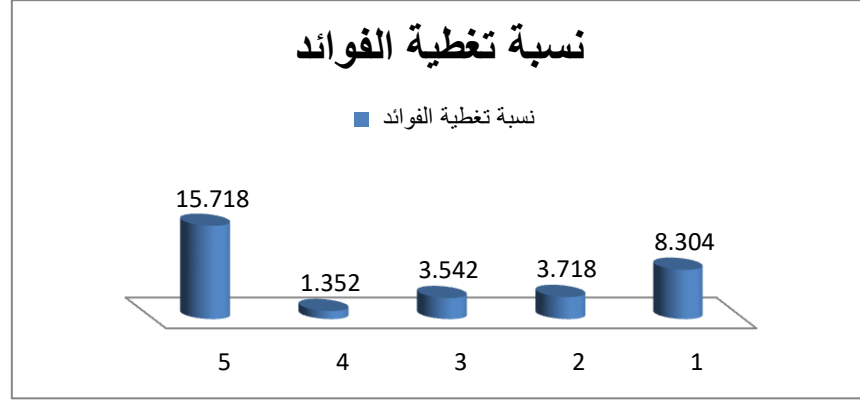
ثالثا: نسبة التمويل الخارجي:



توضح بيانات الجدول رقم (٥) بالمقارنة مع معدل الصناعة البالغ (0.0262) ان هذا المؤشر كان جيدا خلال السنوات (٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥) حيث بلغ (٠.٠٢٨ - ٠.٠٣٢ - ٠.٠٢٥) وهو مؤشر جيد لصالح المصرف بينما كان ضعيفا خلال عام ٢٠١٦ حيث بلغ (٠.٠٢١) وهي ادنى قيمة له اما في عام ٢٠١٧ فقد بلغ (٠.٠٢٥) وهو مؤشر متوسط لأداء المصرف خلال هذا العام . وبشكل عام يعد هذا المؤشر جيدا على مستوى الأداء المالي للمصرف , الا انه على الرغم من اعتبار هذا المؤشر جيدا في حالة ارتفاعه فمن الممكن ان هذا الارتفاع سلبي

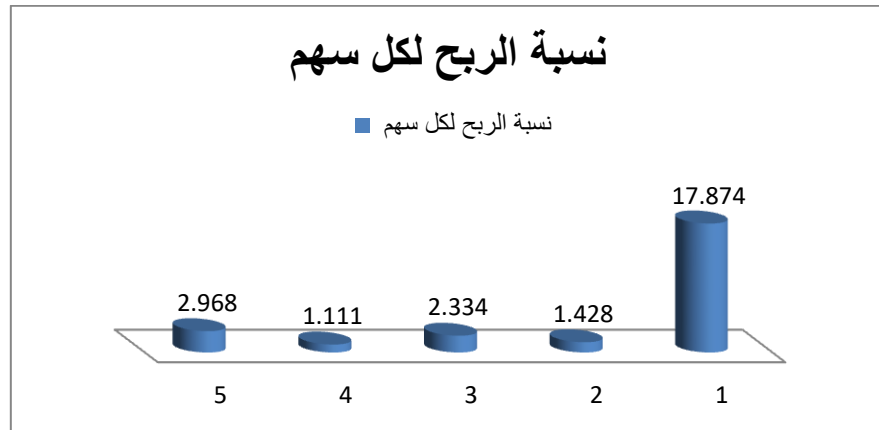
لكون الاعتماد على الاقتراض في التمويل قد يشكل خطرا على المصرف وبالتالي يضعف ثقة المستثمرين بالمصرف.

رابعاً: نسبة تغطية الفوائد:



يلاحظ من خلال بيانات الجدول المرقم (٥) وبالمقارنة مع معدل الصناعة والبالغ (6.5268) ان معدل تغطية الفوائد لمصرف المنصور كان جيدا خلال عام ٢٠١٣ حيث بلغ (٨.٣٠٤) وهو مؤشر جيد للأداء الا انه انخفض بشكل مستمر خلال الاعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ حيث بلغ (٣.٧١٨ - ٣.٥٤٢ - ١.٣٥٢) على التوالي حيث يعد مؤشرا ضعيفا خلال هذه الاعوام الا انه حقق تقدما كبيرا خلال عام ٢٠١٧ حيث بلغ (١٥.٧١٨) وهذا يدل على تحسن الوضع المالي للمصرف وبالتالي فان صافي الربح المتحقق يغطي الفوائد المستحقة وهذا بدوره يدعم المركز المالي للمصرف.

خامساً: نسبة الربح لكل سهم:



تبين بيانات الجدول رقم (٥) بالمقارنة مع معدل الصناعة البالغ (5.143) الى ان نسبة ربح السهم بالنسبة لمصرف المنصور كانت جيدة جدا خلال عام ٢٠١٣ حيث بلغت (١٧.٨٧٤) الا انها انخفضت بشكل كبير جدا خلال باقي سنوات الدراسة (٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧) حيث بلغت (١.٤٢٨ - ٢.٣٣٤ - ١.١١١ - ٢.٩٦٨) على التوالي وهو مؤشر ضعيف عن اداء المصرف خلال هذه السنوات الاربعة. وبشكل عام فان

الأداء المالي للمصرف وفقا لهذا المؤشر يعد ضعيفا وبالتالي يؤثر ذلك سلبا على توقعات المستثمرين حول الوضع المالي للمصرف.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١. لا يوجد توقيت محدد لتطبيق الاجراءات التحليلية حيث تعد هذه الاجراءات مطلوبة في كافة مراحل التدقيق (مرحلة التخطيط, التنفيذ, اعداد التقرير) وتختلف اهميتها واهدافها من مرحلة الى اخرى حسب دورها في كل مرحلة من هذه المراحل.
٢. تساعد الاجراءات التحليلية على تحديد الحسابات التي تحتاج الى التركيز عليها اثناء عملية الفحص بصورة اكبر من الحسابات التي لا تحتاج لذلك وهذا يساعد على تقليل الوقت وخفض تكاليف عملية التدقيق.
٣. هنالك عدة طرق لتنفيذ الاجراءات التحليلية , حيث يمكن استخدام مقاييس وادوات وصفية غير كمية او اساليب احصائية بسيطة كتحليل النسب المالية او متطورة كتحليل الانحدار واسلوب السلاسل الزمنية ويعتمد ذلك على المؤسسة الخاضعة للتدقيق وكذلك حجم العينة المختارة.
٤. تسهم الاجراءات التحليلية في تحقيق كفاءة وفاعلية عملية التدقيق لا نها تساعد المدقق في تحديد الاخطاء و المشاكل المحتملة وذلك يؤدي الى تقليل مخاطر الاكتشاف، وبالتالي تحسين عملية اتخاذ القرارات المناسبة بصورة كفوءة.
٥. أن الاجراءات التحليلية وفقا للمعيار الدولي ٥٢٠ هي ملزمة التنفيذ في التخطيط وكذلك مرهله الانتهاء من التدقيق بوصفها رقابة شاملة لعمل المدقق والقوائم المالية.
٦. ان عملية تقويم الاداء تمثل نقطة البداية في الكشف عن حقيقة النشاط , لا مكانية رسم الخطط المستقبلية التي تسهم في تفادي الوقوع في المشاكل والاطار الحاصلة سابقا.
٧. يجب أن تجرى دراسة تقويم الأداء على مدد دورية متقاربة وليست متباعدة من اجل ضمان مستوى الأداء المقبول للمصارف.
٨. يؤدي الاعتماد على الاجراءات التحليلية الى اكتشاف نسبة من الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية لاسيما عند الاعتماد على تحليل النسب المالية حيث يساعد هذا الاسلوب على قياس مدى تقدم او تراجع نشاط المؤسسة محل التدقيق بالمقارنة مع مثيلاتها في نفس المجال.
٩. يتطلب استخدام الاجراءات التحليلية توفر مجموعة من المؤشرات والنسب المالية حول نشاط الوحدة الاقتصادية محل التدقيق لمقارنتها مع المؤشرات والنسب المعيارية من اجل التعرف على اتجاه نشاطها المستقبلي والمساعدة في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق.

١٠. نظراً لطبيعة النشاط الذي تمارسه المصارف والذي يختلف عن باقي المؤسسات التجارية والصناعية لا تصلح بعض النسب المالية التي تستخدم في تقييم اداء باقي المؤسسات غير المصرفية لتقييم اداء المصارف التجارية بل هنالك نسب خاصة تستخدم لتقييم اداء هذه المصارف تتناسب مع النشاط الذي تزاوله هذه المصارف.
التوصيات:

١. يجب الاهتمام بالإجراءات التحليلية بوضعها وسيله من الوسائل الحديثة في الرقابة نظراً الى مدى اهميتها في توفير الوقت المخطط للتكاليف.
 ٢. اعداد دليل بكافة الاجراءات التحليلية وفقاً لملاءمة العمليات المصرفية بما يحقق المنهج العلمي لا نجاح عمليه التدقيق بكفاءة وفاعلية في المصارف.
 ٣. ضرورة إصدار دليل رقابي يشير إلى الإجراءات التحليلية وأساليبها وأنواعها والغرض من تطبيقها خلال مراحل التدقيق من قبل مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.
 ٤. قيام اساتذة التدقيق في الجامعات الحاصلين على شهادات اكاديمية ومهنية متخصصة في التدقيق بتأليف كتاب حديث عن الاجراءات التحليلية يشمل الجوانب النظرية والتطبيقات الفعلية للارتقاء بمهنة التدقيق وتوسيع افاقها.
 ٥. ضرورة التركيز على استخدام الاجراءات التحليلية الكمية البسيطة ولاسيما نسب التحليل المالي، لما لها من اهمية في توضيح بيانات المنشآت لمستخدمي القوائم المالية.
 ٦. توعية الطلبة ذوي الاختصاص في الجامعات بأهمية الاجراءات التحليلية وانواعها واساليبها وكذلك تعليمهم كيفية تطبيقها واهمية نتائجها.
 ٧. يجب على المصارف ان توجد دراسة زيادة الاهتمام بتقييم الاداء المالي من اجل الوقوف على مواطن الضعف ومعالجتها ونقاط القوة وزيادتها للنهوض بالأداء المصرفي المالي ما يتم انشاء مع الظروف الحالية من اجل الاستمرار والمنافسة.
 ٨. قيام المنظمات والمعاهد المهنية بأعداد البرامج التدريبية الخاصة بالإجراءات التحليلية للتعريف بأهميتها وكيفية تطبيقها في كاهه مراحل التدقيق وتحسين مستوى ممارسة هذه الاجراءات في عمليه التدقيق وضمان تطبيقها بشكل يحقق اهداف المؤسسة.
- المصادر العربية:**

اولاً: الكتب

- ١- الفين ارينز ، جيمس لوبك ، "المراجعة مدخل متكامل" .ترجمة محمد عبد القادر الديسبي .المملكة العربية السعودية : دار المريخ للنشر الرياض (٢٠٠٢).
- ٢- لطيفي، امين السيد أحمد ، "التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة "، الدار الجامعية للنشر ،القاهرة ،مصر ٢٠٠٥.

- ٣- الذنبيات ، علي عبد القادر ، " تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق " ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ، عمان الاردن ، ٢٠١٠ .
- ٤- جربوع ، يوسف محمود ، "مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية" ، الطبعة الاولى ، غزة . ٢٠٠٢ .
- ٥- حماد ، عبد العال ، "موسوعة معايير المراجعة " ، الجزء الثاني ، دار الجزيرة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ .
- ٦- فهد ، نصر محمود ، "اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ .
- ٧- دليل الرقيب المالي ، ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، ٢٠١٢ .
- ٨- كراجة عبد الحليم واخرون . ٢٠٠٦ . "الاداء المالي والتحليل المالي (اسس ، مفاهيم ، تطبيقات)" ط١ دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن . ٢٠٠٦ .
- ٩- جهاد فليح حسن ، "تقييم الاداء والانشطة الانتاجيه" ، دار الرسالة للطباعة ، ١٩٨٠ .
- ١٠- المرجوشي ، ايتن محمود ، "تقييم الاداء المؤسسي في منظمات الاعمال الدولية" ، ط١ ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- ١١- الكرخي ، مجيد عبد جعفر ، "مدخل الى تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام البيانات المالية" ، دائرة الشؤون الثقافية العامة ، ٢٠٠١ .
- ١٢- القرشي ، مدحت ، "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية " ، ط١ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٩ .
- ١٣- الدوري ، عمر كامل ، "تقييم الاداء المصرفي الاطار المفاهيمي والتطبيقي" ، ط١ ، دار الدكتور للعلوم ٢٠١٣ .
- ١٤- الكرخي ، مجيد ، "تقويم الاداء المالي باستخدام النسبة المالية دار المناهج" للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ .
- ١٥- الحسيني فلاح حسن والدوري مؤيد عبد الرحمن "ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر" ، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٦ .
- ١٦- سالم صلال الحسنوي ، "اساسيات الادارة المالية" ، دار المدينة الفاضلة للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠١٤ .
- ١٧- عاطف وليم اندراوس ، "التحويل والادارة المالية للمؤسسات" ، دار الفكر الجامعي للطباعة ٢٠٠٦ .
- ١٨- محمد ايمن عزت الميداني ، " الارادة التحويلية في الشركات " ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الثالثة ، الرياض ، ١٩٩٩ .
- ١٩- محمود عبد الحليم الخلايلة ، "التحليل المالي بأستخدام البيانات المحاسبية" ، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة السابعة ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٤ .
- ٢٠- مؤيد عبد الرحمن الدوري ، نور الدين اديب ابو زناد ، " التحليل المالي باستخدام الحاسوب " ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ٢٠٠٦ .

ثانيا: الرسائل والاطاريح

- ١- نيفين عبد الله ابو سميدهانه "مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة". رسالة ماجستير . الجامعة الاسلامية - غزة ، ٢٠٠٦.
 - ٢- محمد اكرم ابو شرخ . "اثر استخدام الاجراءات التحليلية في المراجعة كأداة للرقابة على الاداء واكتشاف الانحرافات" ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة . ٢٠١٢.
 - ٣- شوقي صادق رسن ، "تقويم مؤشرات تقييم الاداء للمصارف المتخصصة" ، دبلوم عالي معادل للماجستير ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨ .
 - ٤- زاهر صبحي بشناق ، "تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية" ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠١١.
 - ٥- محمد امين عبد الرحمن القزاز ، "تقويم الاداء للمصارف باستخدام النسب المالية" ، اطروحة دكتوراة ، جامعة بغداد ، ٢٠١١.
 - ٦- الحلفي ، عبد الكريم خلف سودي ، "تقويم الاداء البيئي من منظور مالي بحث تطبيق لبرنامج تقييم الاداء المالي في الشركة العامة لصناعة البطاريات" ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، محاسبة قانونية ، ٢٠٠٨.
 - ٧- صالح ، حيدر سعد ، "تقييم اداء المصرف الزراعي في فتح القروض المبادرة الزراعيه حالة دراسية ٢٠٠٨-٢٠١٢" رسالة دبلوم عالي معادل للماجستير المصارف مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ٢٠١٤.
 - ٨- علاء جواد الباز، "مدى مساهمة الاجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الفلسطينية" ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، ٢٠١٥.
 - ٩- الكبيسي ، عبد الستار عبد الجبار ، "تقييم فعالية الاجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة" ، رسالة ماجستير، جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد الثاني ، ١-٢٩) ، الاردن ، ٢٠٠٨.
- ثالثا:المجلات والدوريات
- ١- الهيئة العامة للرقابة المالية المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الاخرى ، ٢٠٠٨ ، القاهرة ، مصر .
 - ٢- نور ، عبد المنعم رمضان ، "امكانية تطبيق رقابة الاداء من قبل الاجهزة العليا للرقابة" ، مجلة الرقابة المالية ، العدد (٤٤). ٢٠٠٤.
 - ٣- جبل ، علا الدين ، . "التحليل المالي المحسوب" ، منشورات جامعة حلب ، سوريا ٢٠٠٦.
 - ٤- حسينية صيفي ونوال بن عمارة ، "قياس الاداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية لمضافة" ، مجلة الباحث ، العدد(١٥) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصري مبراح ، ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٥.

٥- صالح خالص ، "تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية : واقع وتحديات" ، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، يومي ١٤ و ١٥ ديسمبر ٢٠٠٤ .
رابعاً: التقارير السنوية

١- تقارير سوق العراق للاوراق المالية للمصارف عينة الدراسة للفترة من (٢٠١٣) الى (٢٠١٧).

٢- التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للفترة من (٢٠١٣) الى (٢٠١٧).

Foreign Sources:

First: books

1. Alvin A. Aaren , Randal J . Elder , Mark S .Beasley , (2001)Auditing and Assurance Servicesan Integrated Approach , New Jersey : prentice Hall .
2. Au section 329 Analytical procedures source : SAS No . 56 ; SAS No -96.this section is effective for finacial statements for periods bigining on
3. Boynto ,William c. Johnson , Raymond N. , Modern Auditing assurance Services and the integrity of financial reporting , 8th ed ., John wiley &son ins ., USA, 2006 .
4. Hayes , Rich , Schilder , Arnold , Dassen , Roger , wallage , philip , principles Of Auditing An International Perspicrive , Me Graw – Hill Puplishing Company , USA , 1999.
5. Robertson ,Jack C., and louwers , Timothy J. Auditing and Assuranse Services ,10th ed ., MCGraw –Hill Irwin, USA , 2002 .
6. Woolf , emile auditing today , third edition , prentice – Hall , Inc ., London , 1995 .

Second: Journals and Periodicals.

1. Ajustements et lemodele de creafion de Valeur (EVA -MVA) presentation Denglos Gregory , reformulations la Revuedes scinces de Gestion , Vol 3 ,N 213,2005 .
2. Eccles , Robert G., Robert G., Performance Measurment Manifesto , Hurra Business review , Vol .69 , No .1, 1991 .
3. Effeicacy of Economic Value Added Concept in Business performance sarbapriya Ray , Advances in Information Technology and Management (A I I M) ,VOL 2. N 2, 2012,P measurement .